كما فعل فك الارتباط مع شارون

بوش لا يسمح لاولمرت بالتفاوض مع سورية رغم ان ذلك قد ينقذه من ورطته السياسية

■ دعم الادارة الامريكية هو أساس مركزي في حكم اولمرت. الامريكيون راضون عنه إذ يحرص على تنسيق كل شيء معهم، ويساعد اصدقاءهم في المنطقة، وهم يفضلونه على بنيامين نتنياهو. لذلك من الغريب أن يمنع جورج بوش اولمرت من القيام بالخطوة القادرة على تخليصه من زواله السياسي: استئناف المفاوضات مع سورية.

السوابق معروفة منذ ايام اريل شارون الذي علق عدة مرات في ضائقة داخلية، وتراجع في استطلاعات الرأي بسبب تزايد الارهاب والجمود السياسي والتحقيقات. شارون خلص نفسه في كل مرة عندما تبنى الخطوات التي بادر اليها خصومه السياسيون. في كل عام 2002 أرسل الجيش الاسرائيلي لاحتلال مدن الضفة في عملية «السور الواقي» تحت ضغوط نتنياهو. بعد أشهر من ذلك بنى الجدار الفاصل الذي بادر اليه ايهود باراك ومقربوه عوزي ديان ودان مريدور. في أواخر 2003 سرق شارون فكرة عمرام متسناع الذي خسر قبالته في الانتخابات وقرر الانسحاب من غوش قطيف.

الأمر المشترك لكل انعطافات شارون كان أنه لم يبتدع أي شيء جديد. الأفكار كانت معروفة، وما كان عليه إلا أن يتبناها من خلال التنكر لمواقفه السابقة، وبعدها قاد عملية التنفيذ بالاصرار الذي يميزه. شارون خلف لاولمرت سابقة حق رئيس الوزراء بالتنكر لتصريحاته السابقة اذا اقتنع ان هذه مصلحة وطنية.

وضع اولمرت مريح أكثر من وضع شارون في حينه. ليس لحزبه كديما ايديولوجيا ومبادىء، وانما فقط رغبة في الحكم. هذا النهج سمح لاولمرت باقامة الائتلاف الأكثر استقرارا في هذا البلد منذ سنوات طويلة من الازمات والتأرجحات. هو يدفع الثمن بفقدان التأييد الشعبي. الجمهور يقدر ويحترم الاستقرار السياسي، إلا أنه يفضل قيادة تبعث في نفسه الأمل وتشير الى الطريق.

اولمرت راهن على استئناف المفاوضات مع محمود عباس باشراف كوندوليزا رايس. هذا الامر يظهر بصورة جيدة في العالم ويحسن مكانة اسرائيل اقليميا ودوليا، إلا أن هذه المفاوضات لا تملك قيمة في الساحة الداخلية. الجميع يعرفون أن لقاءات عباس ـ اولمرت لن تفضي الى أي مكان، والجمهور لا يثق بها ولا يُبدي الاهتمام بمجرياتها. حتى اذا أطلق اولمرت سراح آلاف السجناء، وفتح عشرات الحواجز وأعطى فتح شيكات من الدولارات، فهناك شك في أن تتحسن مكانته في الاستطلاعات ولو بقدر قليل. في غياب قائد قوي في الطرف الآخر يستطيع أن يضمن الهدوء، ومنظومة موثوقة لاعتراض الصواريخ دفاعا عن غوش دان والقدس ومطار بن غوريون من الهجمات الفلسطينية، لن تقوم اسرائيل باخلاء الضفة الغربية ولن تقيم دولة فلسطينية. الأمر الوحيد القادر على رفع مستوى التأييد لاولمرت هو استئناف المفاوضات مع سورية. اغلبية الجمهور تؤيد الاستجابة لبشار الأسد. المحادثات مع سورية ستظهر أن هناك تقدما سياسيا حتى من دون النزول عن هضبة الجولان، كما تصرف أسلاف اولمرت من اسحق شامير حتى باراك. الأهم من ذلك أن هذه المفاوضات ستحسن الاستقرار في الشمال وتُبعد خطر الحرب في الصيف. هذه الحرب التي تتكرس في الوعي الشعبي ككارثة لا حائل دون حدوثها. الا أن اولمرت يواجه مشكلة: بوش لا يسمح له بالتفاوض مع الأسد. المسؤولون الامريكيون يردون عندما يُسألون عن إحياء المسار السوري بتعداد قائمة طويلة من جرائم دمشق ودعمها للارهاب من غزة حتى بغداد. بوش يفضل الايديولوجيا على السياسة الواقعية في اطار الحفاظ على حكم اولمرت. ولكن من المحتمل أن يكون هناك تفسير آخر أكثر إثارة للقلق من ناحية اولمرت: ان الامريكيين يفترضون أنه خاسر لا محالة، ولذلك لا يريدون مساعدة مشروع يوشك على الافلاس.

بوش واولمرت

الوف بن
كاتب في الصحيفة
(هآرتس) 2007/2/8

الخلاف حول بناء جسر يفضي الى باب المغاربة من الحرم يتكرر منذ حزيران 1967

■ في الخامس عشر من آب (اغسطس) 1967، الموافق لتاريخ التاسع من آب (اغسطس)، حسب التقويم العبري (الذكرى الاولى لخراب الهيكل بعد حرب حزيران (يونيو)، دخل الحاخام العسكري الرئيسي، شلومو غورن، وحاخامات الهيئة الحاخامية العليا الى ساحة جبل الهيكل (الحرم)، من باب المغاربة. الحاخامات حملوا معهم بوقا وخزانة المقدسات ومنصة متحركة وأقاموا الصلاة في المكان. بعد ثلاثة ايام رغب غورن بجمع آلاف المصلين اليهود في المكان وفرض سابقة بذلك. خططه وتحركاته تناقضت تماما مع الوضع القائم الذي قرر وزير الدفاع، موشيه ديان، فرضه بعد اسبوع من الحرب. ديان قرر أن يسمح لليهود بزيارة الحرم، ولكن من دون الصلاة فيه. اعمال غورن تسببت في احتجاجات اسلامية قوية وعاصفة جماهيرية أدت الى اتخاذ الحكومة قرارا رسميا كانت تتجنب اتخاذه حتى ذلك الحين: اليهود الذين يرغبون بالصلاة في الحرم يستطيعون أداء شعائرهم في الحائط الغربي، ولن يُسمح لهم بالصلاة داخل الحرم.

التوتر الذي حدث في تلك الايام أدى الى بلورة وضع قائم آخر في باب المغاربة. هذا الوضع القائم كان ثانويا، كما يبدو للوهلة الاولى، إلا أنه ذو مغزى كبير وهو الذي تمخض عن الواقع القائم في المكان منذ اربعين عاما. البوابة الوحيدة المؤدية الى الحرم التي يحتفظ اليهود بمفاتيحها هي باب المغاربة.

هذه ايضا البوابة المركزية التي يدخل السياح واليهود وقوات الأمن من خلالها الى منطقة الحرم (المسلمون يدخلون من البوابات الاخرى عادة)، إصرار الشرطة والجهات الأمنية على مواصلة استخدام هذه البوابة حتى بعد انهيار التلة الترابية التي تفضي اليه، والخلاف الأكبر الدائر اليوم حول بناء جسر المغاربة الجديد مكان التلة الترابية المنهارة، هو وليد الوضع القائم الذي وضع حينئذ.

ردا على الخطوات التي اتخذها غورن قام المسؤولون في الأوقاف الاسلامية بخطوة مقابلة، فأغلقوا بوابة المغاربة ولم يسمحوا لحاخامات الهيئة الحاخامية العليا بالدخول. هكذا علم الجمهور لاول مرة بأن بناية أبو السعود المجاورة للبوابة تحتوي على مكتب لموظفي الحاخامية الرئيسية، وما أن نشر الخبر حتى أمر ديان باخلائهم من هناك ووضع في الموقع وحدة للشرطة العسكرية.

إلا أن الخلاف لم ينته بذلك. في آب (اغسطس) 1967 تداولت الحكومة في ترتيبات الزيارة للحرم. ادارة الأوقاف جبت من كل يهودي اسرائيلي أو سائح يرغب في الدخول الى الحرم رسوم دخول، بينما أعفت العرب من ذلك. عضو الكنيست مناحيم بيغن احتج على ذلك، ووزراء الحكومة تبنوا موقفه. «إلزام الاسرائيليين بالدفع يناقض مبدأ حرية الوصول، ولذلك ستقوم اسرائيل بالسيطرة على البوابة منذ الآن فصاعدا»، هذا ما جاء في قرار الحكومة. وزير الأديان، الدكتور زيرح فيرهفتيغ اعتبر نفسه مسؤولا عن تطبيق هذا القرار وطالب مدير الأوقاف، حسن طهبوب، باعطائه المفاتيح. طهبوب رفض. المجلس الاسلامي الأعلى نشر بيانا جاء فيه ان «الحرم الشريف هو مكان مقدس للمسلمين، وأنه لا يوجد حق لأي طرف عليه.. من حق الحكم الاسرائيلي مراقبة الأمن في الموقع، ولكن ليس السيطرة عليه». المجلس الأعلى أوضح أنه لا ينوي تسليم المفاتيح.

بعد ايام معدودات من ذلك ظهر ديان في مؤتمر كبار الضباط في الجيش الاسرائيلي، وصرح بأن مطلب السماح بحرية دخول اليهود الى الحرم قد قُبل. ديان وقائد المنطقة الوسطى عوزي نركيس قاما في تلك الايام بزيارة باب المغاربة. دافيد فرحي، مستشار نركيس للشؤون العربية، أخذ المفاتيح من طهبوب ووضع أفراد الشرطة العسكرية عند البوابة.

طوال سنة سلّم المسلمون بأخذ المفاتيح منهم، ولكن بعد إحراق المسجد الاقصى في آب (اغسطس) 1969 على يد سائح استرالي (مايكل روهان، مسيحي أصولي)، قرر المفتي الشيخ حلمي المحتسب، بضغط من الحكومة الاردنية، محاولة استعادة السيطرة على باب المغاربة. المجلس الاسلامي الأعلى صرح بأن باب المغاربة لن يُفتح أمام الزوار طالما لم تُسترجع المفاتيح. البوابات الاخرى ايضا أُغلقت أمام الزوار ولم يُسمح إلا بدخول المصلين المسلمين الى الحرم.

اسرائيل أحجمت عن القيام بأي خطوة خلال اشهر طويلة من منطلق الحساسية لمشاعر المسلمين بعد الحريق، إلا أن الضغط على الحكومة، وخصوصا على ديان، لاعادة السيطرة على بوابة المغاربة أخذ في الازدياد. في نهاية المطاف هدد وزير الأمن المحتسب بطرده من البلاد، كما حصل مع سلفه في المنصب الشيخ عبد الحميد السائح. (السائح قاد العصيان المدني ضد الحكم الاسرائيلي بعد 1967 فورا وترأس لجنة التوجيه الوطني). في موازاة ذلك شعرت الأوقاف نفسها بتناقص المداخيل التي كانت الرسوم التي تُجبى من السياح تدرها عليها، ومالت بعد أشهر للخضوع وفتح البوابة. إلا أن معارضة الحكومة الاردنية عرقلت القرار. في التاسع عشر من تشرين الاول (اكتوبر) 1969 اجتمعت الحكومة للتداول في الأمر. رئيسة الحكومة غولدا مئير اعتقدت أنه لا يتوجب القيام بشيء يُفهم منه ان خللا ما قد كان في الترتيبات التي كانت متبعة في الحرم القدسي قبل الحريق. الوزير موشيه كول رغب في فتح باب المغاربة فقط، أما وزراء كتلة غاحل فقد أرادوا فتح كل البوابات.

ديان ادعى أن على اسرائيل أن تتطلع لاعادة الوضع القائم الذي كان سائدا في السابق. بعد ايام إثر اتصالات مع الأوقاف فُتح باب المغاربة، وبعد شهر من ذلك قرر المجلس الاسلامي الأعلى فتح كل بوابات الحرم أمام الزوار. المساجد نفسها بقيت مغلقة أمام الزوار لسنة اخرى، وفُتحت للجمهور فقط في تشرين الاول (اكتوبر) 1970.

باب المغاربة بقي منذئذ تحت السيطرة الاسرائيلية. طوال السنين سمحت الشرطة لأتباع جبل الهيكل بالصلاة فوق التلة الترابية المفضية الى باب المغاربة. كما استخدمت هذه البوابة خلال المظاهرات التي جرت في الحرم في تشرين الاول (اكتوبر) 1990، واقتحمت ساحة الحرم من خلالها، بعد أن احتلت جموع المسلمين الغاضبة المنطقة لعدة ساعات (17 فلسطينيا قُتلوا داخل الحرم في تلك الأحداث).

عدد قليل فقط يعرفون أن هناك بوابة اخرى موجودة تحت باب المغاربة وهي بوابة بيركلي التي لا تنوي سلطة الآثار الكشف عنها في اطار الحفريات الحالية. وزارة الأديان وبعثة البروفيسور بنيامين مزار، التي نقبت المنطقة أمام السور الجنوبي من الحرم بعد حرب حزيران (يونيو)، طلبت حينئذ كشف هذه البوابة وإظهارها، إلا أن المعارضة الدينية الشرعية، سواء من الحاخامات أو من رجال الدين المسلمين، حالت دون ذلك. بوابة بيركلي هي احدى بوابات جبل الهيكل الأصلية، وهي تحمل اسم قنصل الولايات المتحدة في القدس الذي اكتشفها في منتصف القرن التاسع عشر. على يسار باب المغاربة داخل منطقة الحرم من خلف الجدار الغربي يوجد مسجد البراق وهو التسمية الاسلامية لحائط المبكى. البراق هو اسم حصان محمد (صلعم) العجيب الذي تقول الرواية الاسلامية المتأخرة أنه رُبط بالحائط بعد رحلة محمد (صلعم) الليلية من مكة الى القدس. خلال القرون السابقة، أشار المسلمون الى اماكن اخرى في جدران الحرم باعتبارها مكان ربط حصان البراق. التقاليد التي تشير الى الحائط الغربي كموقع لربط الحصان ظهرت حسب الباحثين على خلفية الجدل اليهودي ـ العربي حول السيطرة على هذا الموقع.

نداف شرغاي
كاتب في الصحيفة
(هآرتس) 2007/2/8

تحول سلطة القانون لساحة حرب سياسية ينذر بكارثة لدولة اسرائيل

■ اليكم معلومات داخلية: حاييم رامون قال قبل قيامه بتقبيل الضابطة (هـ) في مأدبة عشاء خاصة، بـ12 ساعة، متندرا أن عليه أن يحذر لأن شيئا ما قد يحدث له لأن كل وزير عدل أزمع على هز الجهاز القضائي، كما كان ينوي أن يفعل، حدث شيء ما حال دون استمراره في منصبه. رامون لم يقل ذلك علانية. ولم يقلها في اطار تصادمه مع رئيسة المحكمة العليا دوريت بينيش. هو قالها ضاحكا لانها عبرت بصورة صادقة جدا عن تقديره للطريقة التي تسير فيها سياسة القضاء في دولة اسرائيل.

معلومة داخلية اخرى: وزير بارز كانت أمنية عمره أن يصبح وزيرا للعدل قرر في بداية الاسبوع التنازل عن هذا المنصب المنشود لانه كان على قناعة أنه اذا لم يفعل ذلك فسيجد نفسه عرضة للتحقيق تحت الانذار في الشرطة خلال فترة قصيرة من الزمن. الوزير البارز لم يقل ذلك علانية، ولم يقله في اطار تصادمه الجماهيري مع رئيسة محكمة العدل العليا. الوزير قال في جلسة مغلقة أنه لا احتمالية لأن يتمكن شخص معروف بانتقاده لسلطة القانون من الوصول الى منصب وزير القضاء من دون أن تجد سلطة القانون طريقة لابعاده عن الساحة العامة بذريعة جنائية أو غير جنائية. هاتان الفقرتان من المعلومات الداخلية مثيرتان للدهشة لانهما تشيران الى النهج الذي أدى الى تعيين البروفيسور دانييل فريدمان وزيرا للعدل. هذه النظرة الى الامور تسعى فقط الى تقييد خطوات محكمة العدل العليا ولا تدعي فقط أن ليس كل شيء قابلا للبت القضائي، بل وتزيد على ذلك في أن جهاز تطبيق القانون في اسرائيل لا يتصرف بنية خالصة وانما كذراع طويلة لمحكمة العدل العليا، ويخدم جدول الاعمال الفكري للقائمين عليه بصورة غير ملائمة.

هذه الرؤية خطيرة بدرجة لا توصف. اذا كان فيها ذرة من الحقيقة ـ فيا ويل اسرائيل، ويا ويل سلطة القانون فيها. ولكن حتى لو لم تكن فيها ذرة من الحقيقة فمجرد تمسك سياسيين كبار بها يدلل على الهوة السحيقة التي تدهورنا اليها. بعد التصرف القاتل في قضية رامون، وبعد القرار الصعب في محاكمته وبعد التعيين الاستفزازي لخلفه، أصبح واضحا أن المعسكرين اللذين يقاتلان بعضهما البعض من اجل الفوز بسلطة القانون قد خرجا عن السكة، وأخذا يستخدمان الآن كل وسيلة متاحة سواء كانت صالحة أو غير صالحة. الصراع بين حزب المحكمة العليا وبين حزب الرقابة على المحكمة العليا هو صراع طويل. هذا الصراع شرعي في أساسه. من الجيد أن يكون للمحكمة الديناميكية محامون ومنتقدون. ومن الجيد أن يظهر من يحاول رفعها والدفاع عن رِفعتها وتوسيع صلاحياتها، وكذلك من يسعى لكبح جماحها وتقييدها. من هنا يعتبر مجرد تمزق اسرائيل اليوم بين قطب بينيش وقطب فريدمان مسألة جيدة مقبولة. ولكن ما لا يطاق هو حقيقة تبلور عشائر صالحة واخرى حاقدة وانتقامية تبرر أية وسيلة كانت للوصول الى غايتها حول هذين القطبين. هناك ضرورة ملحة للتذكير بأن جوهر القانون هو التأكيد على الوسائل وليس الأهداف: قانون واحد للجميع. عندما يتحول الجهاز القضائي الى ساحة معركة سياسية يتوقف عن كونه جهازا قضائيا. على ذلك يعتبر الأمر الملح الآن هو المصالحة والصحوة وايقاف رقصة الموت الجبروتية التي قد تلحق كارثة بالطرفين. كل المسؤولين عن سلطة القانون في اسرائيل ـ في هذه الصورة أو تلك ـ ملزمون بتوجيه الأوامر للمقاتلين بالانضباط وبث روح السلام والبدء في التفاوض مع بعضهم البعض. هذا ليس تنظيرا لأن مستقبل القانون موضوع على كفة الميزان.

آري شبيط
كاتب في الصحيفة
(هآرتس) 2007/2/8

مشكلة الجهاز القضائي الاسرائيلي الأساسية هي الفرق بين الاحساس بالعدل التام عند القضاة وبانعدام العدل عند المواطنين

■ ليس هذا وقتا ملائما البتة لتوجيه نقد الى جهازنا القضائي. سيوجد دائما من يُبين لنا أن المحكمة هي الحصن الأخير الذي يحافظ علينا من التدهور التام الى مهاوي الفساد، ونحن منذ وقت موجودون هناك، والشعب على حسب استطلاعات الرأي لا يثق حقا بالعدل الذي ينتج عن الجهاز القضائي.

منذ سنين طويلة يتم الحديث في أن طريقة الصديق يأتي بصديق، والأب يأتي بالأبناء، تحتفل هناك، وهم من جهتهم لا يُجهدون انفسهم حقا في الاجابة. يحظى كل جدل نقدي للجهاز القضائي وعمله بردود باردة. لم نحظ قط برد موضوعي على الدعاوى. حظينا بدير الصامتين.

انهم مفصولون، ومترفعون، ولا يقومون بحساب حق للنفس. والأشد من كل شيء، أن الانخفاض الدائم لثقة الجمهور لا يقلقهم حقا. انهم متأكدون من أنهم يملكون سلطة احتكار العدل. دخل هناك البروفيسور دانييل فريدمان، ونشعر أنه دخل عرين الأسد. سيحتاج الى الكثير من القوة والايمان للخروج من هناك سالما.

إن اختياره مفاجىء، والردود تلائم ذلك. يوجد خبراء العلاقات العامة الذين يتخوفون كارثة مرة اخرى، ويُحذرون من أنه لا يجوز هز الجهاز لانه هش. ويوجد اولئك الشامتون، ويوجد بسطاء الشعب، الذين يرون المشاهد ويسمعون الاصوات منذ سنين، ويرمز البروفيسور فريدمان عندهم الى أمل كبير بالتغيير الضروري. لقد رأوا كيف وجد أناس ذوو أجندة مختلفة اقتربوا من الجهاز أنفسهم في الخارج بسرعة. يرون الآن كيف يخرج حاييم رامون الى الخارج، ويدخل دانييل فريدمان داخلا، وهم فرحون لاحساسهم برياح التغيير، لانه يُحتاج الى تغيير وتجديد للهواء ونقد وحوار. يشعر بسطاء الشعب اليوم بأن الله موجود، وأنه يتدخل آخر الأمر ليرتب الامور. كما في حالة غابي اشكنازي تماما، الذي أخرجوه الى الخارج ودفعنا نحن الثمن، والآن توسلوا اليه أن يعود ليصلح ما أفسدوه.

يجب أن يكون جهازنا القضائي حصننا الأخير، نحن المواطنين. يجب علينا أن نمضي الى هناك عالين بوجود من يُعتمد عليه، ومن يُحق الحق، ومن يروننا ويعرفون لغتنا.

إن فساد الحكم يُفسد العالم، وهذا الفساد يجرحنا مرة تلو اخرى كل يوم في أروقة المحاكم. يأتي المواطن البسيط الى المحكمة ويجد هناك جهازا لا يدافع عنه حقا، ولا يحفظ حقوقه. يكفي التجول في أروقة دائرة الاجراء ورؤية الفقراء الذين يُحتجزون في أشراك ترتيب الدفعات طول حياتهم، والنساء اللواتي يطلبن حقهن في النفقة، والمحكمة تسوف كل شكوى لاشهر وسنين. الشركات الكبيرة، مع محامين من الدرجة الاولى، تمد المحاكمات لسنين كثيرة، الى أن ينهار المدعي. ان النيابة العامة يُنقض ظهرها لثقل الملفات. الاحساس هو بأنه لا يوجد لا حاكم ولا حكم، إلا اذا كنت نجما أو سياسيا. كل شيء يقف اذا، والجهاز القضائي في عطلة، حيث تُحلل كل فاصلة ونقطة لمدة ساعات. أصبح العدل ذاتيا، في حين أن الفرق بين ما نراه في التلفاز وما يحدث في القاعات، بعيد كبعد الشرق عن الغرب.

اذن دخل دانييل الآن عرين الأسود، وأنا شخصيا قلقة عليه وأدعو الله أن ينجح في ان يفتح النوافذ هناك ويُدخل الهواء، لأن حصانتنا الحقيقية ستأتي من أخلاقيتنا وعدلنا، العدل والقضاء.

إيريس مزراحي
كاتب في الصحيفة
(معاريف) 2007/2/8

على قضاة المحكمة العليا في اسرائيل ان يعرفوا انهم في منصبهم لخدمة الجمهور

■ بيّن هجوم التهديدات القاسية التي صدرت أمس عن القاضي المتقاعد مشئال حشين الذي استقبل دخول البروفيسور دانييل فريدمان منصب وزير العدل، على نحو لا يوجد أفضل منه لماذا يكون انسان مثل البروفيسور فريدمان في مواجهة محكمة عليا مع تصورات كهذه شيئا تُمليه ضرورة الواقع. بيّن حشين أمس بتأثر كيف شعر أنهم يمسون بيته. بالنسبة الى من لم يفهم مبلغ اعتبار نائب الرئيس السابق المحكمة العليا بيته الخاص حقا، اجتهد حشين في أن يُبين كيف جاء أبوه ليكون نائبا لرئيس المحكمة العليا وكيف جاء هو نفسه بعد ذلك نائبا للرئيس. ان من يقرأ ويسمع التاريخ العائلي الى جانب الاحساسات السيادية والملكية هذه، ربما يستطيع أن يثور فيه انطباع أن المحكمة العليا عندنا تحكم حكما ملكيا ينتقل في اطاره عرش القضاء في سلالة حشين من الأب الى الابن، وأنه لولا أن حشين تنكر لسنين طويلة لابنته التي ولدها خارج الزواج لكان طلب بحماسة اخلاء كرسي لها ايضا، من اجل عدم قطع التوالي فقط.

حشين، الذي فقد العلاقة بالارض تحته منذ ان ارتفع الى مناصب جليلة، كان في الحق الطالب الممتاز في قسم الحقوق، لكنه فضل كما يبدو الجلوس على العشب في الدرس على فصل السلطات. لان حشين مثل نظيره القاضي الياهو مصا، الذي عبر هو ايضا تعبيرا قاسيا يعارض تعيين فريدمان، يصعب عليه أن يستسلم للحقيقة المؤلمة أنه في الديمقراطيات السليمة يُعين وزير العدل قضاة المحكمة ـ لا العكس، وإلا صعب علينا أن نُبين التهديدات التي نثرها أمس قاصدا بها وزير العدل الجديد وفحواها «من يرفع يده على بيتي فسأقطعها». هنا، من المناسب أن نقول لك يا سيد حشين، يكمن الخطأ الرئيسي الذي صحبك لسنين طويلة جدا. من الجيد أن تستوعب وأن يستوعب معك قضاة المحكمة العليا الذين يتولون عملهم أن المحكمة العليا ليست بيتكم أكثر مما هي بيتي وبيت مسعودة من سدروت. وفوق ذلك، بخلاف الشعور بأنه يبدو أنكم تحسون من آن لآخر بأن الله اصطفاكم، وأنكم أبناؤه المفضلون، لشغل مكانه على الارض، فانك ورفاقك تعملون أجراء في المكان الذي نحن فيه، مواطني الدولة «البسطاء» أصحاب الأسهم. نحن مُشغلوكم وأنتم عمالنا، حتى لو كان الحديث عن عمل جليل، وموقر بل مطلوب جدا. لو كنت رأيت عملك على هذا النحو قبل سنين، خادما للجمهور، فلربما كان قدر أقل من الناس خرجوا من قاعتك أذلاء، محرجين مخزيين من الاقوال التي وجهتها اليهم. لو كانت المحكمة العليا تعكس على نحو صحيح قيم الشعب وتصوراته، لكنت وجدت أنت ورفاقك في الطريق أنفسكم في أقلية هامشية. تذكر، المحكمة العليا تنتمي الينا نحن المواطنين، لا إليك ولا الى رفاقك القضاة. في اليوم الذي سترفع فيه يدا، كما هددت أمس، محاولا أن تقطع اجراءات ديمقراطية، ستجدنا بإزائك، نحن أصحاب البيت الحقيقيين، نسد طريقك بأجسادنا.

كلمان ليبسكيند
كاتب في الصحيفة
(معاريف) 2007/2/8

علاقات المانيا المتميزة باسرائيل تتعرض لاختلال في السنين الأخيرة

■ ما تزال علاقات المانيا باسرائيل خاصة. في السنة الثانية والاربعين لاقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين يبرز تميز هذه العلاقات أكثر مما كان في الماضي: فتزويد سلاح البحرية الاسرائيلي بغواصات اخرى، قررتها الحكومة السابقة كعمل أخير في ولايتها (مع التنسيق مع الحكومة الحالية)، وتجديد اموال الصندوق الالماني ـ الاسرائيلي للبحث العلمي والتطوير، بالاضافة الى التبادلات الكثيرة للشبان، وأحلاف المدن التوائم، والعلاقات الاقتصادية المتطورة وغير ذلك.

ان البُعد التاريخي للشراكة غير الممكنة هذه ـ من التفاوض في دفع التعويضات، مرورا بالتزويد بالسلاح ومشاريع تسليح سرية حتى التعاون بين جهازي الاستخبارات الالماني والاسرائيلي ـ يقترح مادة كثيرة للحكايات والأساطير. ومع كل ذلك، هناك شيء ما يختل في هذا الوئام الظاهر.

أولا يتبين أن الفرق بين تصريحات النخب في الدولتين عن الصداقة وبين علاقة السكان العامين في المانيا باسرائيل آخذ في الازدياد. على حسب استطلاع للرأي العام، يُسوي نصف الالمان بين تصرف اسرائيل نحو الفلسطينيين وعلاقة المانيا النازية باليهود. يُعبر استطلاع الرأي عن ميل يقوى، أخذ يصبح منتشرا في التقارير والتحليلات في وسائل الاعلام الالمانية. هذا الموقف الذي يُعبر عن توجه معاد للسامية ثانوي، يُدخل بُعد النسبية في التهمة التّاريخية الالمانية، ويطرحه على اسرائيل بعرضها ممثلة لليهود جميعا.

يساوق هذا التصور سياسة خارجية مصالحة لمعاداة السامية المعلنة لنظم الحكم المختلفة، وكشفا غير متناسب عن اصوات الاسرائيليين واليهود غير الصهاينة في الاعلام وفي الحياة العامة الالمانية.

في مقابلة ذلك، في غضون سني عملية اوسلو ضُم الفلسطينيون الى عدة مجالات تعاون مهمة بين المانيا واسرائيل، بمباركة اسرائيل. ولكن في حين لم يأخذ الالمان في حسابهم مطالب اسرائيل بتغيير الفلسطينيين تصرفهم، ولا تستطيع المانيا أن ترجع الآن عن مساعدتها سلطات الحكم الذاتي ـ فرضت حكومة المانيا عقوبات على اسرائيل اثناء عملية عسكرية للجيش الاسرائيلي مضادة لارهابيين فلسطينيين في 2002.

تُسمع احيانا تصريحات ساسة المان، يريدون انقاذ اسرائيل من نفسها، كمُسلّية. لكنها مقلقة عندما يخطط نفس الساسة خططا لارسال جنود المان لارساء السلام في المواجهة في الشرق الاوسط. إن ازدواجية اللغة الدولية الى لبنان، التي تمنع اسرائيل وسائل الدفاع عن نفسها، في حين لا تضمن أمنها.

بسبب التوتر الدائم في الشرق الاوسط ستعلو في القريب في المانيا الاصوات التي ستطلب وضع حد لتميز العلاقات باسرائيل. حيال هذه الضغوط، وفي ظل تبدل الأجيال، ستستطيع العلاقات الخاصة بين المانيا واسرائيل البقاء فقط اذا وجد متخذو القرارات المسؤولون سبلا جديدة للربط بين المصالح القومية وبين منظار أخلاقي ورؤية تاريخية.

د. إيف بلادة
باحث الماني مؤلف كتاب
«المانيا واسرائيل في التسعينيات ـ أما تزال علاقات خاصة؟»
(يديعوت احرونوت) 2007/2/8

اجماع في اسرائيل على ضرورة عدم التدخل في الصراع الداخلي للسلطة الفلسطينية

■ هناك اجماع واسع عند الجمهور الاسرائيلي ـ اليهودي على أن اسرائيل يجب أن لا تتدخل في الصراع الداخلي الذي يجري اليوم في السلطة الفلسطينية. في مقابلة ذلك تختلف الآراء أكثر فيما يتعلق بمعنى هذا الصراع بالقياس الى اسرائيل، مع أقلية صغيرة لأولئك الذين يعتقدون أنه يُفيدها. تقوم اختلافات في التقديرات ايضا تتصل بمستقبل العلاقات بين اسرائيل والفلسطينيين في السنة القريبة. توجد أفضلية قليلة لتقدير أن الوضع سيسوء في مقابلة تقدير أن العلاقات السياسية ستجدد بين الجانبين. وفيما يتصل بمستقبل العلاقات بين اسرائيل وسورية، لا يوجد هنا ايضا رأي غالب، لكن في هذه الحالة التقدير المتفائل أن التفاوض السياسي سيتجدد أوسع انتشارا بقليل من تقدير أن الوضع لن يتغير، في حين أن أقلية صغيرة فقط تتمسك برأي أنه ستندلع حرب.

دُفع الموضوع السياسي الى مكان منخفض بين الموضوعات التي يجب في رأي الجمهور أن تحتل رأس جدول اعمال المجتمع الاسرائيلي. في رأس سلم الأولويات تطهير الجهاز الحاكم من الفساد، وبعد ذلك اعادة بناء الجيش الاسرائيلي وقدرة ردع اسرائيل، وتقريب الفروق الاقتصادية، ومكافحة العنف والجريمة. العودة الى التفاوض مع الفلسطينيين موجودة بعد كل ذلك.

ترى الأكثرية الاعلام مؤديا عمله على نحو أفضل، في حين أنه فيما يتعلق بالشرطة تختلف الآراء، مع زيادة ضئيلة لمن يعتقدون أنها تؤدي عملها على نحو لا يُرضي. ترفض أكثرية كبيرة زعم الرئيس موشيه كتساف أن النخب التي لم تُرده رئيسا ائتلفت معا في محاولة تأثيمه. تقسيم الاجابات على حسب التصويت في الانتخابات الأخيرة يُبين ان نسبة من يصدقون كتساب بين مصوتي شاس، ويهدوت هتوراة واسرائيل بيتنا أعلى من نسبة من لا يصدقون، في حين انه بين مصوتي سائر الاحزاب، الأكثرية لا تصدقه. تقسيم الاجابات على حسب مزايا الثقافة، والدخل والأصل الطائفي يُبين أنه يوجد في الجماعات كلها أكثرية ملحوظة لمن لا يصدقون كتساب.

إن تأثير الكشوف الأخيرة عن الفساد، مع نتائج حرب لبنان في الصيف الأخير، يُعبر عنهما تعبيرا مقلقا بتشاؤم الجمهور من قدرة القيادة الحالية للدولة على مواجهة جميع التحديات والأخطار التي تواجهها دولة اسرائيل: 24 في المئة متأكدون تماما أنها قادرة على مواجهة هذه التحديات بنجاح، في حين أن 72 في المئة غير متأكدين أو غير متأكدين البتة من ذلك. ينبغي أن نذكر أن عدم الثقة بقدرة القيادة الحالية يُعبر عن موقف الأكثرية في جميع اوساط المجتمع الاسرائيلي، وفي ضمن ذلك جمهور المصوتين للاحزاب الموجودة اليوم في الحكم. انقسام الآراء في هذا الموضوع في الجمهور العربي مشابه، وإن يكن أقل تشاؤما: 37 في المئة يعتقدون أن القيادة قادرة على علاج المشكلات و57 في المئة يعتقدون انها غير قادرة (أما الباقون فلا يوجد لهم رأي واضح).

كتساف أن النخب التي لم تُرده رئيسا ائتلفت معا في محاولة لتأثيمه. لكن فوق كل شيء يبرز في نتائج الاستطلاع الحالي الرأي الغامر أن القيادة الحالية للدولة غير قادرة على مواجهة التحديات والأخطار التي تواجهها بنجاح.

رد 84 في المئة من المستطلعة آراؤهم اليهود على سؤال هل يجب على اسرائيل أن تتدخل بطريقة ما في الصراع الجاري بين حماس وفتح أنها يجب أن لا تتدخل. ويؤيد 11 في المئة التدخل و5 في المئة لا يعرفون. يعتقد 48 في المئة أن الصراع الفلسطيني الداخلي جيد لاسرائيل، في حين أن 38 في المئة يعتقدون أنه سيء.

ان انقسام الآراء في الجمهور الاسرائيلي ـ العربي لا يخالف الموجود لدى الجمهور اليهودي: قلة ضئيلة فقط (13 في المئة) يعتقدون أن على اسرائيل أن تتدخل فيما يجري في الجانب الفلسطيني، أما الكثرة الحاسمة (نحو 80 في المئة) فيعتقدون أنها لا ينبغي أن تتدخل. في مقابلة ذلك، توجد هنا أكثرية واضحة (60 في المئة) لاولئك الذين يعتقدون أن الصراع الفلسطيني جيد لاسرائيل، في حين أن 26 في المئة فقط يعتقدون أنه يضر بها (أما الباقون فلا يوجد لهم رأي واضح).

فيما يتعلق بتقدير تطور وضع العلاقات بين اسرائيل والفلسطينيين، لا يوجد لدى الجمهور اليهودي رأي غالب: 35 في المئة فقط يعتقدون أن الاتصالات السياسية بين الطرفين ستتجدد، في حين أن الرأي المتشائم الأكثر انتشارا لـ42 في المئة هو أن العلاقات ستسوء، مع ازدياد اطلاق صواريخ القسام ومحاولات إحداث عمليات ارهابية. 12 في المئة يعتقدون أن الوضع لن يتغير، و11 في المئة لا يعرفون.

يوجد تنبؤ مختلف عند الجمهور اليهودي يتعلق بمستقبل العلاقات بسورية، حيث أن الرأي الأكثر انتشارا (37 في المئة) هو الأكثر تفاؤلا وهو أن التفاوض السياسي بين حكومتي سورية واسرائيل سيتجدد. ويعتقد 30 في المئة أن الوضع لن يتغير ويؤمن 16 في المئة أنه ستندلع حرب، و17 في المئة لا يعرفون.

يبدو ان إبلاغات الاعلام عن اتصالات بسورية تغلغلت بقدر ما الى توقعات الجمهور. لقد بقيت المعارضة الواسعة لاتفاق سلمي تام مع سورية عوض الانسحاب التام من هضبة الجولان على حالها ـ 64 في المئة يعارضون، و15 في المئة حائرون، و19 في المئة يؤيدون (و3 في المئة لا موقف لهم) ـ لكن هذه النسبة أقل من تلك التي كانت في الشهر الماضي حينما بلغت 70 في المئة.

ان تقديرات الجمهور العربي في اسرائيل التي تتصل بمستقبل العلاقات بالفلسطينيين وبسورية أكثر تفاؤلا. 45 في المئة يعتقدون أن التفاوض مع الفلسطينيين سيتجدد، أما 37 في المئة فيتوقعون ازدياد العلاقات سوءا. وفيما يتعلق بسورية، تتوقع نسبة أعلى بين اليهود (54 في المئة) تجدد الاتصالات، لكن 21 في المئة (قياسا الى 16 في المئة بين اليهود) يعتقدون أنه ستندلع حرب